أساسيـة، وذلك من طريق حجب رخص البناء عن المواطنين الفلسطينيين، الّا في المناطق التي لا تتناقض مع تنفيذ الخطط السياسية الاقليمية هذه، ونظراً الى تقليص الرخصة التي سمح بالبناء فيها نتيجة لتنفيذ الاوامر العسكرية. وقد ساهمت الخطط الهيكلية الاقليمية، ومصادرة الاراضي، في تقليل الفرص لاصدار رخص البناء.

○ ان عدم اتباع نظام وقانون واضحين في عملية اصدار الرخص ترك للمسؤولين حرية كبيرة في اتخاذ قرار بشأن امكانية اصدار رخصة بناء. ورافق ذلك تشدّد في عملية اصدار الرخص. وقد شجّع كل ذلك الموظفين، في دوائر التنظيم، على ابتزاز المواطنين، حتى بلغ الامر دعوة الشرطة الى التحقيق في ما يجـرى في دائرة التنظيم. وكشفت التحقيقات عن مهازل في عملية الترخيص وتقاضي الرشاوى ومظاهر الفساد(٢٠). وعلى اثر ذلك، أُغلقت مكاتب التنظيم، ولم تُصدَر أية رخصة بناء في جميع انحاء الضفة الفلسطينية، باستثناء المدن، خلال الفترة الواقعة بين ١٥/١١/١٩٨٦ حتى ٢٨/٩/١٩٨٧. يضاف الى ذلك، ان تحقيقات الشرطة أدّت الى الغاء عدد كبير من الرخص التي أُصدرت في الفترة السابقة، بحجة انها أُصدرت مخالفة للقانون.

○ ان التغيير في اسلوب اصدار الرخص، وما رافق ذلك من تعقيدات وزيادة عدد المؤسسات التي يجب ان توافق على اصدار الرخص، أدّى الى زيادة احتمال حجب الرخصة. فحتى العام ١٩٧٩، كان يقدّم الطلب الى اللجنة المحلية للتنظيم والبناء؛ فتقوم هذه اللجنة بدرس الطلب واتخاذ القرار بشأنه. وكان معظم الطلبات يتمّ التصديق عليه، باستثناء الطلبات التي تستلزم درساً أعمق، فكانت تنتقل الى دوائر أخرى لاتخاذ القرار بشأنها. وبعد العام ١٩٧٩، زاد التعقيد، فأصبح مدير دائرة التنظيم ملزماً بالحصول على موافقة الحكم العسكري، ودائرة الآثار، واثبات الملكية، الخ، وقبل ذلك كانت هذه الموافقات تؤخذ في جلسة اللجنة المحلية. وبعد العام ١٩٨٤، تغيّر أسلوب تقديم طلبات الترخيص، فأصبح الطلب يقدّم، أولاً، كخارطة مساحة تدرسها لجنة مستحدثة تسمّى «لجنة المعلومات»؛ ثمّ تدرس هذه اللجنـة، المكـوّنـة من موظفين يهود ومهندس اللجنة المحلية، الطلب حسب المخططات الهيكليـة الاقليمية الجديدة، والقديمة، وتأخذ بعين الاعتبار مخططات شمشوني للقرية، والاوامر العسكرية، وملكية الاراضي، الخ. وقد زادت هذه التعقيدات في احتمال رفض الطلب. فمثلاً، خلال الفترة بين ١/٤/١٩٨٥ و٣١/٣/١٩٨٦، بلغ عدد طلبات الترخيص التي قدّمت الى دوائر التنظيم في الضفة الفلسطينية حوالى ٥٥٠٠ طلب، دُرس منها حوالى ٤٥٠٠ من قبل لجنة المعلومات، وتمّت الموافقة على حوالى ٣٣٠٠ طلب. وخلال الفترة عينها، تمّت المصادقة النهائية على منح رخصة بناء لـ ١٦٠٧ طلبات فقط.

وقـد وزّعت الرخص الممنـوحة حسب الاقضية، باستثناء المدن، في الضفة، خلال الفترة من ١/٤/١٩٨٥ الى ٣١/٣/١٩٨٦، على النحو التالي: قضاء جنين ١١٩ رخصة؛ قضاء نابلس ١٨٤ رخصـة؛ قضاء طولكرم ١٦٣ رخصة؛ قضاء رام الله ٦٠٦ رخص؛ قضاءا بيت لحم واريحا ٣١١ رخصة؛ قضاء الخليل ٢٢٤ رخصة. ويلاحظ من المعطيات المذكورة الفجوة الكبيرة بين عدد طلبات الترخيص، التي قدّمها المواطنون، وبين عدد الرخص الممنوحة، والتي لا تتجاوز ٢٩ بالمئة من عدد طلبات رخص البناء.

وقد زاد هذا الوضع سوءاً خلال الانتفاضة. فلقد اشترطت دوائر التنظيم موافقة اجهزة حكومية ومـؤسسـات لا تمتّ بصلة الى موضـوع التنـظيم، مثـل الشرطة والجمـارك وضريبة الدخل، الخ.